نص الورقة

نحو تعزيز بناء قدرات المجتمع المدني لتصميم استراتيجيات مكافحة الفساد في المنطقة المغاربية

أ.د صالح زياني

كلية الحقوق والعلوم السياسية

جامعة باتنة– الجزائر

salah.ziani.dz@gmail.com

للفساد جذور عميقة في البلدان العربية، وقد عزز رسوخ هذه الظاهرة ضعف الأطر القانونية وعدم توفر آليات التنفيذ الملائمة وكذا غياب الشفافية. لقد ساهم تفشي هذه الظاهرة في اندلاع العديد من الانتفاضات في ارجاء العالم العربي وهي الانتفاضات التي عبرت عن الإحباط العام من تفاقم هذه الظاهرة. باعتبارها جزءا لا يتجزأ من العالم العربي لم تشذ البلدان المغاربية عن هذا الوضع. إذ بالرجوع إلى العديد من المؤشرات الدولية وعلى رأسها مؤشر مدركات الفساد لمنظمة شفافية دولية، فإن جهود الإصلاحات التي عرفتها هذه البلدان لم تفض إلى تراجع ملحوظ في ترتيبها العام وفق تلك المؤشرات والمدركات، بل وأن وضع البعض منها ازداد تفاقما.

إن المسار المتعثر في جهود مكافحة جذور الفساد في البلدان المغاربية، لا يحجب الحقيقة التي فحواها أن مجمل التحولات التي تشهدها هذه البلدان توفر فرصا جيدة لمكافحة الفساد، كما توفر فرصا لتعزيز التعاون وبناء تحالفات إقليمية ودولية لبلورة سياسات واستراتيجيات أكثر نجاعة بقصد التعاطي مع هذه الظاهرة، سيما من خلال نشر مزيد من التوعية حول الآثار السلبية للفساد. يمكن لهذه التحولات أن تمهد لمناخ أفضل لتفعيل وإشراك معظم الأطراف المشكلة للنسقين السياسي والاجتماعي لمحاصرة تنامي هذه الظاهرة، أين يكون لجمعيات المجتمع المدني دورا مهما في هذا الشأن.

تتمحور ورقتي البحثية للورشة التدريبية المقترحة للمؤتمر العلمي المغاربي "المبادرة الأكاديمية لمكافحة الفساد" حول مراجعة الدور المنوط للمجتمع المدني في إطار استراتيجيات مكافحة الفساد في البلدان المغاربية، حيث سيتم التعرض للسياق العام الذي يتم في إطاره تصميم الاستراتيجيات الهادفة إلى محاصرة الظاهرة، والحد من تأثيرها على اقتصاديات هذه البلدان وعلى الاستقرار الاجتماعي والسياسي. كما تحاول هذه الورقة فهم الأسباب التي تحول دون تفعيل دور تنظيمات المجتمع المدني في مساعي إنهاء مظاهر الفساد التي ستهدد وستصل في حالة استمرارها لمستوى ما اصطلح على تسميته في أدبيات البنك العالمي بـــ "الاستيلاء على الدولة". وتنطلق هذه الورقة من افتراض مفاده أن قلة فعالية جهود مكافحة الفساد في البلدان المغاربية يعود إلى عدم إشراك الفواعل غير الرسمية كمؤسسات المجتمع المدني بشكل جاد في هكذا جهود، حيث أن إشراك ناشطي المجتمع المدني كفيل بتصميم استراتيجيات متساندة في مواجهة المشكلة، وسأدعم هذا الافتراض بنماذج عن الدور الذي لعبته عدد من منظمات المجتمع المدني الأهلي والعالمي في مكافحة تنامي ظاهرة الفساد.

1. توطئة:

تحفل الأدبيات السياسية الحالية بالبحوث الأكاديمية التي تربط عملية مكافحة الفساد بمدى مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في مقاربة أعمال السلطة وجعل هذه الأخيرة محل مساءلة من قبل المواطنين. إلى جانب الاهتمام الأكاديمي الذي حظى به موضوع الفساد منذ بداية لألفية الجديدة، برزت أيضا العديد من النداءات المحلية والدولية التي تدعوا لمناقشة هذه المشكلة.

على الرغم من التأخر الملحوظ ضمن نطاق مشاركة المجتمع المدني العربي بما في ذلك المغاربي في مكافحة ظاهرة الفساد إلا انه على المستوى الدولي ولا سيما في الأنظمة الديمقراطية التقليدية، تساهم مؤسسات المجتمع المدني في محاربة هذه الظاهرة من خلال رفعها لشعار "عدم الرأفة" ، فقد قامت العديد من هذه المؤسسات بتنظيم وهيكلة نفسها بطريقة فعالة لخوض حملة متواصلة، من أجل جعل النخب السياسية والاقتصادية تعمل وفق مبادئ الشفافية والمحاسبة والمساءلة، وتجنيب مجتمعاتها السقوط في فخ ما هو متعارف عليه حاليا في الأدبيات التي تهتم بتحليل ظاهرة الفساد "بالمصيدة الاجتماعية."

2. في التعريف بالمصيدة الاجتماعية:

وهي ما يعبر عنه من منظور نموذج المباريات بـــ"معضلة الفعل الجماعي"، إذ من بين أعراض "معضلة الفعل الجماعي" أن يقوم الأفراد باختيار استراتيجية تكفل لهم تعظيم مكاسبهم دون الاكتراث بما سيقدم عليه الفاعلين الآخرين، ويحدث ذلك عندما تتراجع ثقتهم بمدى التزام الآخرين بقواعد السلوك المتفق عليها. وتعتبر الرشوة والاختلاس والابتزاز إحدى مظاهر الفساد التي تنشأ بسبب "معضلة الفعل الجماعي"، ولكن لدى استشرائها فإن الأمر ينقلب إلى مصيدة اجتماعية يصعب الإفلات منها، ويعبر ذلك عن وضع يكون فيه الفساد أمرا مستساغا وطبيعيا بل ويعجز الأفراد عن تصور أنه بإمكانهم تسيير شؤونهم الحياتية دون تعاطي بعض مظاهر الفساد.

مما سبق فإنه من الطبيعي أن يكون العلاج الذي يجب أن تحظى به البلدان التي وقعت في "مصيدة الفساد الاجتماعية" مختلفا، وذلك بتمكينها أولا من الإفلات من المصيدة، ويقترح الباحث جواكيم آنقر اتخاذ التدابير التالية لتحقيق هذا الهدف:[1]

- تعزيز وظائف الرقابة: عبر تفعيل هيئات مراجعة الحسابات المستقلة، ضمان حرية وسائل الإعلام وتمكين تنظيمات المجتمع المدني. إضافة إلى عدد من الآليات المؤسساتية مثل: استقلالية القضاء وفعاليته، دورية الانتخابات ونزاهتها، وحكم القانون.
- تغيير منظومة الحوافز: من خلال القيام بتعيينات تستند إلى الجدارة والاستحقاق لا إلى الزبونية والمحاباة، ضمان حرية الوصول إلى المعلومة، تحصين الموظفين والمسؤولين من خلال نظام مناسب للرواتب والتعويضات والتأمين الاجتماعي.
- تعزيز المنظومة القيمية: عبر مدونات السلوك وتحفيز القيمين على تسيير الشؤون العامة للتقيد بمنظومة أخلاقية تضمن التساند للتنمية.

[1] Joakim Anger, "**Anti-corruption Strategies in Development Cooperation**", Working paper N° 3 published by Swedish International Development Coopreation Agency, p. 13.

ويبدو واضحا أن النقطتين الأولى والثالثة –وإذا استثنينا التدابير ذات الطابع المؤسساتي– فإن تفعيلهما لا يمكن أن يكلل بالنجاح دون التمكين للمجتمع المدني المحلي لممارسة الدور المنوط به.

3. التحول نحو تصميم استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد:

اتسمت استراتيجيات مكافحة الفساد في الماضي بعدم الاتساق، حيث كانت مبادرات منعزلة عن السياسات العامة المتبعة، لكن تزايد الوعي بوجود روابط مباشرة بين استشراء الفساد والفقر وأثر ذلك على أداء السوق العالمية، من جهة، وعدم الاستقرار السياسي، من جهة أخرى، أصبحت الحاجة ملحة لتصميم استراتيجيات أكثر فاعلية في محاصرة مشكلة الفساد. ولعل إحدى العقبات التي واجهت القائمين على تصميم هذه الاستراتيجيات هي تفاوت درجة استشراء الفساد من بلد آخر، مما جعل من اقتراح علاج نمطي مسعى عقيما. غير أن تطوير منهجية تقصي مدركات الفساد لدى الموظفين وصناع القرار فضلا عن ناشطي المجتمع المدني أتاح الفرصة لقياس حجم مشكلة الفساد،[2] مما كشف عن وجود تفاوت في مدى انتشار الظاهرة، ومدى الضرر الذي تلحقه باقتصاديات الدول وبجهتها الاجتماعية. وفي هذا الصدد، يستند البنك العالمي إلى ثلاثة معايير لتصميم استراتيجيات على المقاس تستهدف محاصرة الفساد في الدول المتضررة ومنها البلدان المغاربية:

- مستوى الفساد في البلد المعني؛
- أعراض الفساد بمعنى أشكال الفساد السائدة؛
- التوقعات بشأن المسار المحتمل للفساد على المدى القريب.

من خلال القيام بتشريح دقيق لحجم الفساد يتم إقرار الآليات المناسبة وهي تندرج في حزمتين بحسب مستوى الفساد:[3]

---

[2] أنظر بالأساس التقارير السنوية التي تنشرها "منظمة الشفافية العالمية" Transparency International وهي منظمة غير حكومية، بالإضافة إلى منظمة البنك العالمي World Bank.

[3] يعتمد البنك العالمي في توصيفه على مستويين من الفساد (1. الفساد الإداري 2. الاستيلاء على الدولة) بينما نجد لدى خبراء صندوق النقد الدولي تيبولوجيا من ثلاثة مستويات يقسم فيها الفساد الإداري إلى فساد صغير (يتورط فيه صغار الموظفين، وفساد كبير تكون فيه الإطارات السامية ضالعة في المشكلة).

.

1. فإذا كانت درجة تفشي الفساد كبيرة فإن ذلك يعني أن الأداء التنظيمي الإداري/البيروقراطي ضعيف جدا، مما يستدعي التدخل لإقرار حزمة من الإصلاحات المؤسساتية مثل: تأسيس سيادة القانون عبر ضمان استقلالية ونزاهة القضاء، إنشاء هيئات برلمانية للرقابة والمحاسبة، الحد من تضخم القطاع العام عبر الخوصصة، إقرار اللامركزية في التسيير.

2. أما إذا كان مستوى الفساد متدنيا فإن ذلك يعكس منظومة بيروقراطية وتنظيمية ذات أداء مقبول، وفي هذه الحالة فإنه يمكن التدخل عبر حزمة من الإصلاحات ذات توجه مجتمعي بالأساس: عبر التوعية الجماهيرية بمخاطر الفساد، إجراء محاكمات تحظى بتغطية إعلامية واسعة، وترقية الدور الرقابي لوسائل الإعلام، إنشاء وكالات مستقلة لمكافحة الفساد.

وبالرغم من وجود منافذ يمكن للمجتمع المدني أن يلعب من خلالها دورا مهما في مساعي مكافحة الفساد، إلا أن هناك معوقات عدة تحول دون اضطلاعه بهذا الدور.

4. معوقات المجتمع المدني في البلدان المغاربية:

تعد مؤسسات المجتمع المدني حاليا فاعلا محوريا في عمليات التنمية المختلفة في البلدان المغاربية بالنظر لمساعيها الحثيثة وكذا مساهمتها في دعم التنمية المستدامة إضافة لانخراطها في محاصرة ظاهرة الفساد ، لكن بالرغم من الأدوار المعتبرة التي يمكن لهذه المؤسسات أن تضطلع بها لتكون قوة داعمة ومرشدة للأداء الحكومي في هذه لمنطقة من العالم العربي إلا أن قدراتها المؤسساتية والإنسانية يشوبها الكثير من القصور، مما ينعكس سلبا على قدراتها للمشاركة في إعداد برامج وسياسات التنمية وكذلك صياغة استراتيجيات مكافحة الفساد. فرغم تميز العديد من البلدان المغاربية بظاهرة ازدياد تشكيل جمعيات المجتمع المدني، وكذا زيادة وتيرة ونشاط هذه الجمعيات فيما يتعلق بمقاومة الفساد، وتزامن ذلك مع اندلاع الثورات العربية التي ساهمت في انفتاح العديد من الحكومات العربية نحو القبول بالتغيير، إلا أن الحكمة القائلة "العادات القديمة تنقرض وتموت ببطء" تعد من الحكم التي تنطبق على العديد من القضايا التي تهم البلدان المغاربية بما فيها تلك التي شهدت ثورات جماهيرية جارفة.

فالحكومات وكذا العديد من الهيئات الرسمية المغاربية تبذل مجهودا معتبرا من خلال اللقاءات والملتقيات الدولية لتسويق صورة ايجابية عن مدى انخراطها الفعلي في مكافحة الفساد، إلا أنها في مقابل ذلك تتعاطى داخليا بكثير من السلبية مع نشاط المنظمات المستقلة، كمنظمات المجتمع المدني التي تهتم بنفس الموضوع، أي محاربة الفساد.

إن التعاطي الحكومي السلبي مع مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية يعود إلى التعامل بشكل عام مع قضايا حقوق الإنسان في هذا الجزء من العالم. بالرجوع مثلا لمعظم التقارير المحلية والدولية لحقوق الإنسان في البلدان المغاربية نصل إلى تثبيت ملاحظة جوهرية مفادها تدهور واقع صيانة واحترام هذه الحقوق. ويلاحظ من جانب آخر عدم دعم قدرات العمل الحزبي في المنطقة. وبحسب تقارير المنظمة العربية لحقوق الإنسان فان حرية الإعلام مستهدفة بشكل سافر من خلال لجوء النخب الحاكمة في الأقطار المغاربية إلى اتخاذ إجراءات متنوعة للتضييق على العمل الإعلامي الحر سواء من خلال المنع والغلق أو مصادرة أعداد من الجرائد والمجلات وكذا ترصد المدونين ضمن فضاءات التواصل الاجتماعي وكل من يتعرض لقضايا يتم اعتبارها مصدر تشويش أو تهديد لأمن الدولة.

سأقوم بعرض مقتضب لأهم المعوقات والعراقيل والمشكلات وحتى التحديات التي تواجه المجتمع المدني المغاربي ليكون أداة فعالة في محاصرة مشكلة الفساد ومن أهمها ما يلي:

أ/ في واقع الأمر يمكن القول أن مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية ليست ضعيفة في ذاتها وتكوينها بدرجة أولى، بل ضعيفة في علاقتها مع الحكومات القائمة، والتي تسعى لاختراقها وجعل هذه المؤسسات امتدادا لها، لا سيما وان هذه الحكومات كثيرا ما تواجه تحديات معتبرة لافتقادها للشرعية، وتورطها في قضايا الفساد. وعليه، فعادة ما تلجا الحكومات المغاربية لقمع ومحاصرة هذه المؤسسات. وعليه تواجه جمعيات المجتمع المدني المستقلة العديد من الضغوط والقيود التنظيمية والقانونية. فجمعيات المجتمع المدني تواجه في هذه البلدان ضبطا معتبرا من قبل النخب الحاكمة. حتى التنظيمات الحزبية مازالت ضعيفة وغير قادرة على توطيد أجندة خاصة بترسيخ مبدأ الشفافية ومكافحة الفساد. وهكذا ينجر عن الوضع السابق فقدان هذه المؤسسات سمتها المؤسساتية الفعالة، وكمكون له مكانته في تصميم البرامج، وصنع السياسات المختلفة وعلى رأسها سياسة مكافحة مشكلة الفساد.

إن الضعف الذي ظل ملازما للعديد من الدول المغاربية انعكس سلبا على إمكانية بناء علاقة متينة بينها وبين مؤسسات المجتمع المدني. فمعظم الاستراتيجيات التي بنتها هذه الدول لمكافحة الفساد أهملت بشكل نسبي أو كلي إشراك هذه المؤسسات. فالحكومات المغاربية ظلت تنظر بتوجس تجاه هذه المؤسسات، واعتبرها كمهدد لشرعية النخب الحاكمة. ونشير هنا أن العديد من الأنشطة وحتى الهيئات التي تهتم بتوطيد الشفافية ومقاومة الفساد يتم تبنيها وإدماجها ضمن النشاط الحكومي لمعظم هذه الدول. ويعبر الوضع السابق عن خاصية تميز الحكومات المغاربية وهي أنها غير متعودة بإشراك طرف ثان ليشاركها السلطة أو ليقوم على الأقل بتقييم أداء هذه الحكومات. وعليه فان الأشخاص أو التنظيمات المستقلة التي تعمل من اجل مكافحة الفساد تواجه بالتضييق أو القمع إن اقتضت الضرورة. ففي الجزائر مثلا حاول مسؤولون سابقون في الحكم مثل احمد بن بيتور ومولود حمروش إنشاء مبادرة خاصة لمكافحة الفساد، وترأس هذه الجمعية احد القادة التاريخيين المفجرين لثورة التحرير الوطني وهو احمد مهساس، إلا أن هذه المبادرة قوبلت بالرفض من قبل السلطة الحاكمة في هذا البلد.

ب/ إن لجوء الحكومات المغاربية لتهميش مؤسسات المجتمع المدني ينبع من اعتقادها بان هذه المؤسسات لا يمكنها أن تعمل وتنشط كمدافع شرعي عن الاحتياجات الاجتماعية، وما زاد الوضع تعقيدا تبني هذه الحكومات لسياسات اقتصادية نيوليبرالية ذات تكلفة اجتماعية باهظة، وهو الوضع الذي مثل حافزا إضافيا لممارسة مزيد من التهميش على مؤسسات المجتمع المدني.

جـــ/ إن تغلغل الفساد في العديد من البلدن لمغاربية لدرجة مستوى الاستيلاء على الدولة، يجعل من الصعب والحالة هذه إناطة دور كبير للمجتمع المدني في مسعى مكافحة هذه الظاهرة. وعليه تقوم معظم البلدان المغاربية باحتكار الجانب المعلوماتي وحجبه عن المجتمع المدني ومؤسسات الإعلام. فالنشطاء من الأكاديميين ورجال الإعلام والمحامين وكذا نشطاء حقوق الإنسان المهتمون بقضية مكافحة الفساد عادة ما يتعرضون لمضايقات مستمرة. فالوضع السابق ساهم في تفشي الفساد الإداري والسياسي ضمن نطاق هذه الأنظمة، وما نتج عنه من استفحال لمظاهر الدولة الرخوة وعلى رأسها انتشار الرشوة كأسلوب للحياة، السعي للوصول إلى المناصب لتحقيق مغانم معينة، إصدار القوانين وعدم تطبيقها وبروز الولاء للعشيرة والقبيلة والعصبة كبديل للوطن.

فرغم مساهمة وإقرار المجتمع المدني في العديد من البلدان المغاربية سيما تلك التي شهدت ثورات للتغيير، لمدونات السلوك لضبط تصرفات المسؤولين والموظفين العموميين وهي المدونات التي تضمن عناصر جديرة بالاهتمام مثل التصريح بالممتلكات، إلا أنها لم تكن فعالة بسبب غياب آليات قانونية مساعدة لفرض الالتزام بها، فتفشي الفساد يساعد على التصريح الكاذب بالممتلكات دون التعرض للمتابعة، إذ تم استقطاب جهاز القضاء بدوره في حلقة الفساد.

وبشكل عام، فإن عدم فاعلية المجتمع المدني في مكافحة الفساد في البلدن لمغاربية وفي العالم العربي بل وفي العالم الثالث بشكل عام يعزوه العديد من لباحثين إلى الطبيعة الزبونية للأنظمة والتي يتم بموجبها مقايضة الولاء بالريع، مما نجم عنه ليس تحييد منظمات المجتمع المدني فحسب، بل واستمالتها وأحيانا اختراقها بحيث أضحت تمارس أدوارا مرسومة لها سلفا، وذلك مقابل الحصول على التمويل الذي يمكنها من الاستمرارية، وهو ما أدى إلى سعي الناشطين للتربح على حساب الرسالة التي قامت لأجلها تنظيماتهم.

د/ تتميز العديد من مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية بعدم التنظيم وغياب الاحترافية لدى الناشطين ضمنها، وهو الأمر الذي يجعل هذه المؤسسات غير قادرة للانخراط بشكل فعال في مواجهة الكثير من المشكلات التي تواجهها المنطقة وعلى رأسها مشكلة الفساد. لقد أدى ضعف هذه المؤسسات من ناحية التنظيم والاحترافية أن أصبحت جدواها متواضعة عند المساهمة في تنفيذ الاستراتيجيات والبرامج المختلفة للحكومات المغاربية.

هـ/ من المفارقات المهمة التي يمكن تسجيلها عند فحص وتقييم دور مؤسسات المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالبلدان المغاربية ،وقوع المجتمع المدني المغاربي أو لنكون منصفين بعض مؤسسات المجتمع المدني المغاربية تحت طائلة مشكلة الفساد نفسه. فبالرجوع لتقارير منظمة الشفافية العالمية مثلا، نجد أنها تشير إلى انحراف العديد من هذه المؤسسات عن أهدافها التي عادة ما ترتكز على أرضية أخلاقية صلبة. إذ يلاحظ أن هذه المؤسسات نفسها تتعاطى الفساد. بالرجوع كذلك إلى تقارير وسائل الإعلام المحلية أو العالمية نجد العديد من الأمثلة عن مؤسسات المجتمع المدني التي تتعاطى الفساد لحد يصل ملايين الدولارات. إن تعاطي الفساد من قبل هذه المؤسسات دفع العديد من الهيئات والمؤسسات الإقليمية والدولية المانحة للقروض والمساعدات للتفكير بشكل جدي في إعادة تقييم السبل والمنهجيات التي يتم اعتمادها عند إشراك مؤسسات المجتمع المدني للاستفادة من هذه القروض والمساعدات.

5. تفعيل المجتمع المدني لمكافحة الفساد في المنطقة المغاربية:

من خلال تحديد أهم المعوقات والمشكلات التي تثبط قدرات مؤسسات المجتمع المدني المغاربي ليكون قاطرة مهمة في مكافحة الفساد ودعم التنمية المستدامة، يمكن تصميم تصورات تساهم في تفعيل هذه المؤسسات ومنها:

أ/ يمكن القول أن انخراط الحكومات المغاربية وحدها في مكافحة الفساد يعد أمرا عسير المنال، إذ يمكن لمؤسسات المجتمع المدني أن تمدها بيد المساعدة. لذلك ينبغي ألا ينظر لهذه المؤسسات على أنها في وضعية تحدي لهذه الحكومات . إن إصلاح العلاقة بين هذه الحكومات ومؤسسات المجتمع المدني يعد أمرا ضروريا. فهذه المؤسسات تمتلك مخزونا معتبرا من القيم، يمكن الاستعانة بها لتعبئة المواطنين بطرق لا تستطيع الحكومات القيام بها. ونؤكد هنا على الدور الذي يمكن للحكومات أن تقوم به تجاه مؤسسات المجتمع المدني. إذ يمكنها أن تهتم بتصميم إطار مناسب لتسهيل انخراط المجتمع المدني في مكافحة الفساد ليشمل هذا الإطار إجراءات قانونية وتنظيمية بل وحتى توفير تحفيزات مالية لتفعيل دور هذه المؤسسات في مكافحة الفساد.

فالحكومات لا يمكنها أن تنجح وحدها في التعاطي مع مشكلة الفساد، فالمجتمع المدني في كل تجلياته (المنظمات غير الحكومية ،جماعات المواطنين، النقابات العمالية، الجمعيات الحرفية، الصحافة، الجمعيات الدينية، الفعاليات الأكاديمية) كلها أثبتت فعاليتها في محاربة الفساد.

ب/ إن تفعيل مؤسسات المجتمع المدني في البلدان المغاربية يمر أيضا عبر تطوير الحكومات نظرتها للديمقراطية على أنها لا تعني فقط إجراء الانتخابات والمشاركة فيها بل تعني مشاركة فعلية ذات معنى للمجتمع المدني من خلال مساهمته لصياغة وإعداد البرامج والسياسات المختلفة لهذه الحكومات. إن الطريق لذلك يمر عبر مراجعة هذه الحكومات لدساتيرها وجعلها تنحوا اكثر نحو تبني مبدأ المشاركة كمكون محوري فيها. إن مأسسة المجتمع المدني يعد أمرا بالغ الأهمية لأن هذه المأسسة تجعل منه شريكا حقيقيا لهذه الحكومات في مقاومة مشكلة الفساد. كما أن الأمر يبدو أكثر أهمية إذا نظرنا له من خلال الفلسفة التي تقوم عليها المبادرات التنموية الحالية. فإذا أخذنا في الاعتبار أن المبادرات تقوم على مفاهيم الحكم الراشد والمحاسبة والشفافية، فإن مشاركة مؤسسات المجتمع المدني تبدو اكثر من ضرورية لدعم هذا الحكم الصالح.

جـــ/ من العوامل الأخرى التي يمكن أن تساهم في تفعيل دور هذه المؤسسات لمكافحة الفساد، ضرورة تشجيع خلق شبكة واسعة للمجتمع المدني على المستوى المغاربي ولما لا العربي، وما يعنيه ذلك من إمكانية تبادل الخبرات وتنسيق الجهود بين هذه المؤسسات بقصد الضغط اكثر على المفسدين والمستفيدين من الفساد.

6. آفاق تطوير وظائف المجتمع المدني في مكافحة الفساد في البلدان المغاربية:

إن الحديث عن التنمية المتساندة في بلدان المغرب العربي يظل بغير ذي معنى إذا لم تتوفر استراتيجيات متساندة لمكافحة الفساد، حيث أثبتت الدراسات وجود روابط وثيقة بين تعاطي الرشوة والمحسوبيات وتلقي العمولات عن الصفقات العامة وبين تباطأ النمو وحرمان غالبية فئات المجتمع من الخدمات التعليمية والصحية وغيرها من مقومات التنمية المتساندة. وبالتركيز على هذه النقاط يمكن لناشطي المجتمع المدني تصميم حملات دعائية وتعبوية واسعة النطاق تستهدف زيادة الوعي الجماهيري بضرورة المشاركة في محاصرة الفساد. وإذا رجعنا إلى المبادئ التي أقرها البنك العالمي كشرط ضمان تساند استراتيجية مكافحة الفساد نجد أن اثنتين من أصل ستة مبادئ تعتمد على تمكين المجتمع المدني لتجسيدها:

إيجاد منافذ لتمرير مزيد من الإصلاحات: تعتبر المصيدة الاجتماعية عقبة رئيسة في وجه اتخاذ تدابير ملموسة لمكافحة الفساد في البلدان المغاربية، ولذلك فإن الدور المنوط بناشطي المجتمع المدني يعتبر حيويا لدى الشروع في معالجة البلدان المنهكة من الفساد، حيث تصطدم خطط الإصلاح بجماعات تمتلك مصالح راسخة في استمرار ما يمكن تسميته بالفساد المقنن. وفي هذه الحالة، يتوجب على هؤلاء الناشطين تعبئة الجماهير وتعزيز الوعي العام بغية تحقيق تحول في إدراكات المسؤولين الفاسدين يقضي بأن التشبث بالوضع القائم ومقاومة الإصلاحات سيقوض سلطتهم مما يجبرهم على إقرار عدد من الإصلاحات في النظم الضريبية والبنكية وإضفاء بعض الشفافية على العملية السياسية. وبعد تحقيق هذا الهدف، يمكن للحركة الجمعوية الاستفادة من جو الحريات النسبية للمرور إلى المرحلة الثانية والتي تنطوي على الضغط من أجل مزيد من الإصلاحات والرقابة بالاعتماد على وسائط الاتصال لإحداث ضغط في المجال العام.

إرساء آليات الإنذار المبكر: تعتمد هذه الآلية على مراكز الدراسات والمراصد الحقوقية، وهي تنطوي على فحص المنظومة القانونية وإجراءات التقاضي وقوانين الموزانة السنوية لاكتشاف أية ثغرات قد يستهدفها الفساد.

تعد الجوانب السالفة الذكر محورية لجعل مؤسسات المجتمع المدني في المنطقة المغاربية آلية فعالة بإمكانها أن تساهم في محاربة الفساد، ويمكن كذلك ذكر عناصر إضافية يمكنها أن تساهم في تفعيل هذه المؤسسات ومنها:

- بناء قاعدة شاملة من المعلومات والمعارف المختلفة حول الفساد وتجلياته المختلفة.
- الانخراط في حوار جاد وتبني سياسات مناسبة يتم إشراك مؤسسات المجتمع المدني فيها وذلك حول القضايا التي تؤثر في المجتمع مثل مشكلة الفساد.
- ضمان المزيد من الشفافية والمحاسبة ليس على مستوى مؤسسات المجتمع المدني وحدها بل على مستوى القطاع العام والمبادرات الخاصة.
- المساهمة والمشاركة بشكل إيجابي لدعم بناء منظومة قانونية مناسبة تمكن مؤسسات المجتمع المدني المغاربي من النشاط بشكل حر وبعيد عن ضغوط وقمع الحكومات في المنطقة.
- دعم مؤسسات المجتمع المدني لتأخذ على عاتقها مسؤولية إنتاج السلع والخدمات كأحد أهم مقتضيات التنمية المستدامة. ويعبر هذا الوضع عن اتجاه عام يميز نشاط مؤسسات المجتمع المدني في العديد من الديمقراطيات الغربية ضمن ما يعرف حاليا بالمجتمع المدني التشاركي.

7. دور المجتمع المدني العالمي في دعم استراتيجيات مكافحة الفساد في البلدان المغاربية:

لقد عملت العديد من منظمات المجتمع المدني العالمي على مصاحبة الإصلاحات التي استهدفت معالجة مشكلة الفساد التي نخرت اقتصاديات البلدان االنامية، بالاعتماد على قياس مدركات الفساد في البلدان المعنية ساهمت في كشف بعض مواطن الخلل في الاستراتيجيات المعتمدة، حيث تبين أن بعضا منها أوجد أشكالا جديدة من الفساد عوضا عن الحد منها، وفيما يلي بعض الأعراض الجانبية التي رافقت مسار مكافحة الفساد:

- فخ اللامركزية: أوجدت خطط إضـــفاء اللامركزية في إدارة شـــؤون الدولة المزيد من الهيئات الإدارية، ولأن ممار سات الف ساد قد تأ صلت في مختلف تعاملات المواطنين وا شطاء القطاع الخاص مع الهيئات الحكومية، فإن إنشاء هياكل إدارية لامركزية جديدة لم يؤد إلى محا صرة الفساد، بل إلى ا ستشرائه وتو سعه ليشمل مستويات

جديدة. إن تفسير ذلك مرده إلى أن الغاية من ا ستراتيجية اللامركزية تتمثل في زيادة خضوع السلطات العامة للم ساءلة أمام المواطنين، لكن الواقع أماط اللثام عن حقيقة معينة وهي تحول الهيئات العمومية النا شئة التي أنيط لها سلطة فرض الضرائب والإنفاق العام والتنظيم إلى هدف للساعين وراء الريوع؛

- زيادة رواتب الإطارات السامية للدولة: من الناحية النظرية، يفترض بزيادة رواتب الإطارات السامية للدولة أن يجعل المسؤولين بمنأى عن ضغوط وإغراءات الطامحين للتربح على حساب المال العام، إلا أن تقارير المجتمع المدني العالمي كشفت عن وجود خلل في هذا الطرح عندما يتعلق الأمر بدول تعاني بالأساس من بنية مؤسساتية هشة. فقد تفاقمت ظاهرة الفساد في قطاع الوظيف العمومي بسبب تحول النظرة إلى المناصب العليا، واعتبارها وسيلة لتأمين المستقبل المهني. وفي هذه الحالة تطفو إلى السطح مظاهر جديدة مثل شراء المناصب أو توطن المنطق الزبوني في إدارة شؤون الدولة. ولا يتوقف الأمر عند هذا الحد بل أن ظاهرة شراء المناصب عادة ما تقترن بالاستدانة وهو ما يؤدي إلى إلقاء عبء تسديد الديون لاحقا على الخزينة العامة؛

- الخوصصة: يرى الناشطون ضمن المجتمع المدني العالمي أن العديد من البلدان المغاربية تقدم نموذجا واضحا للكيفية التي تؤدي من خلالها الخوصصة إلى فساد على مستوى أخطر، أو ما اصطلح على تسميته بالاستيلاء على الدولة. ذلك أن أهداف استراتيجيات إصلاح الاقتصاديات عبر عمليات الخوصصة ومنها: التخلص من أعباء القطاع العمومي الذي يتسم بأداء غير تنافسي؛ تحصيل مداخيل جديدة لميزانية الدولة؛ وإنشاء قطاع خاص أكثر كفاءة وتنافسية، تتحقق بهذه السلاسة في البلدان ذات البنية المؤسساتية الهشة والتي استوطنت فيها ممارسات الفساد. وبذلك فقد تم تحريف عملية الخوصصة عن مسارها في عدد كبير من البلدان المغاربية والعربية بشكل عام عبر صفقات تفتقد إلى الشفافية، عرفت ضلوع مسؤولين كبار في منافسة محتدمة للانخراط في الفساد.

8. نحو نموذج متكامل لتفعيل دور المجتمع المدني في مكافحة الفساد بالبلدان المغاربية:

لقد تبين من التحليل السابق مدى أهمية تصميم استراتيجيات مكافحة الفساد بما يتناسب وخصوصيات كل دولة، ويستند هذا الطرح، إضافة إلى الأعراض الجانبية السلبية للاستراتيجيات النمطية، إلى اختلاف وضعية تنظيمات المجتمع المدني في

بلدان المغرب العربي، حيث نجد بلدانا تعاني من غياب ثقافة النشاط الجمعوي لافتقادها المقومات المادية لإنشاء الجمعيات فضلا عن المهارات الكفيلة بتسييرها، مما يستوجب قيام كبار المانحين بجهود لتطوير البنية التحتية لنشاط المجتمع المدني، أو ما اصطلح على تسميته بـــ "بناء القدرات" وفي حالة بلدان أخرى، فإن فعاليات المجتمع المدني موجودة من الناحية الشكلية، لكنها تفتقد إلى المهارات التي تكفل لها القيام بالدور المنوط بها، وفي وضعية كهذه يفضل التدخل من طرف مراكز الدراسات والمانحين قصد تعزيز استقلاليتها في التمويل عن الدولة، بما يكفل التقليل من التأثيرات السلطوية في طرق عملها، مما يتسبب بإبقائها بعيدا عن جهود مكافحة الفساد. وبجانب ذلك تنظيم برامج تكوينية وتربصات وورشات عمل لفائدة ناشطي المجتمع المدني قصد تلقينهم المهارات التواصلية وطرق إعداد الحملات الدعائية قصد محاصرة ظاهرة معقدة كالفساد، فضلا عن كيفية إدارة العلاقات العامة في ظل سيادة منطق القمع السلطوي.

غير أنه إذا كانت هذه التنظيمات غير الرسمية تمتلك الحد الأدنى من المهارات والموارد، فهي مع ذلك تظل بحاجة إلى ما يسمى بعملية المصاحبة ، والتي يمكن من خلالها تتبع عمل أطراف المجتمع في مسعى مكافحة الفساد من طرف تنظيمات عالمية مستقلة، مثل منظمة الشفافية الدولية، بما يتيح تزويدها بالخبرات الضرورية والاستشارات لزيادة فعاليتها في الميدان، وتنبيهها في حالة انحرافها عن الرسالة التي تبنتها في المقام الأول.

ويمكن فهم آلية عمل هذا النموذج المتكامل من خلال الشكل التالي:

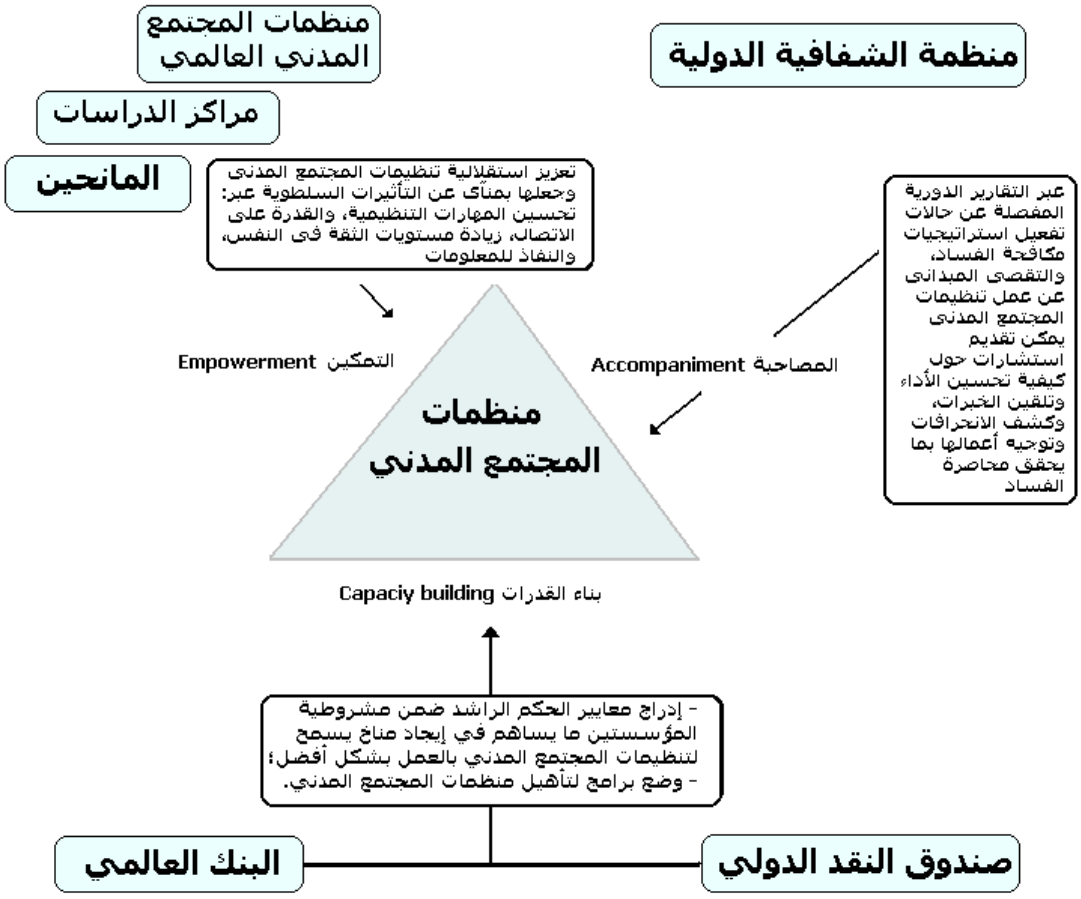

شكل توضيحى لكيفية تقاسم المهام بين فاعلين مختلفين بغية تحسين فاعلية أطراف المجتمع المدنى فى مسعى مكافحة الفساد (تم إعداد هذا الشكل البيانى بالاستناد إلى الطروحات الواردة فى المراجع التالية:)

8. خـــــاتمة:

من خلال العرض السابق نصل إلى تثبيت حوصلة نهائية من خلال إثارة موضوع تفعيل المجتمع لمدني أو كم يطلق عليه البعض لقطاع الثالث لمحاربة الفساد في البلدان المغاربية. يبدو أن المعيقات التي تواجه هذه المنظمات متشعبة ومتعددة الجوانب تتعلق أولا بالمحيط العام الذي تنشط فيه هذه التنظيمات وهو محيط غير محفز بشكل كاف لاسيما فيما يتعلق بالضغوط التي تمارسها بعض الحكومات على مجتمعاتها المدنية. كما تتعلق ثانيا بالمنطق الداخلي والمشكلات الداخلية التي تحكم عمل هذه المؤسسات وهي مشكلات عديدة، تبدأ بعدم التنظيم ونقص الاحترافية وشح الموارد وقصور في

المأسسة وتصل إلى انحراف هذه المؤسسات عن أهدافها الحقيقية، لينخرط البعض منها في الفساد نفسه وذلك عوض أن تكون أداة لمقاومة هذا الفساد. ويبقى انه من الممكن تفعيل هذه المؤسسات لتساهم بدور معين في مكافحة الفساد لا سيما وانه يمكن استغلال الظروف الوطنية والإقليمية والدولية الراهنة، والتي تتسم بتجديد الجهود لمحاربة الفساد في كل أنحاء العالم، لما لهذا الفساد من تداعيات سلبية وعلى رأسها انهيار النسيج القيمي والأخلاقي للمجتمع، والتعدي على الحقوق الاجتماعية والاقتصادية للفقراء، وتثبيط الديمقراطية، والانقلاب على حكم القانون وتأخير التنمية.

ويمكن القول أخيرا أن مكافحة مشكلة الفساد ليست من اختصاص مؤسسات المجتمع المدني وحدها، إنها بالدرجة الأولى مسؤولية ما يعرف حاليا في الأدبيات السياسية بالمجتمع المندمج والذي يعني مجموع الوحدات التابعة للدولة والأمة ويتكون من الحكومة و البرلمان، القضاء، مجالس المحاسبة، مؤسسات الوساطة، منظمات المجتمع المدني، وسائل الإعلام، منظمات القطاع المهني، ثم مراكز الدراسات والاستشراف. ويبقى أن نؤكد على أمر على غاية من الدلالة في نهاية المطاف وهو أن جوهر القضية أي محاربة الفساد مرتبط بمدى توفر الإرادة السياسية في البلدان المغاربية لتنفيذ المهمة، وعليه نقول عندما تتوفر الإرادة السياسية لمقاومة الفساد يكون الطريق لذلك، وعندئذ تبدأ بالفعل عملية مكافحة معضلة الفساد.